

بارومتر الأعمال

أبريل - يونيو 2024

العدد 71



تقييم الأداء للفترة أبريل - يونيو 2024
والتوقعات للفترة يوليو - سبتمبر 2024
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

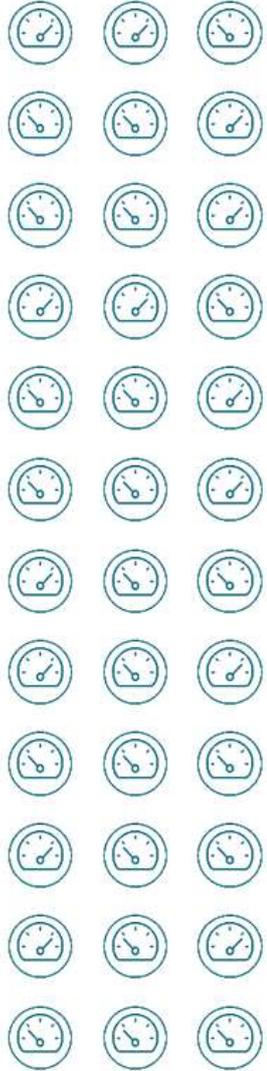
برعاية

بارومتر الأعمال

العدد 71 أبريل - يونيو 2024

المحتويات

- 5 التقرير التفصيلي
- 5 المنهجية
- 11 مؤشر بارومتر الأعمال
- 11 أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي
ثانيا: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة،
وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. 15
- 22 ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية
- 26 ملحق الجداول



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أبريل - يونيو 2024) وتوقعاته للربع (يوليو -سبتمبر 2024) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يناير - مارس 2024) والربع المناظر (أبريل - يونيو 2023). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2024)، وذلك بالتركيز على أهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي¹.



تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

انخفاض مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة بعد تعاف هش في الربع السابق

- تراجع حاد لمؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة واستمرار تدهوره للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع الحالي
- تراجع مؤشر الأداء لكافة القطاعات بما فيها قطاعي السياحة والاتصالات والذات كانا قد شهدا تحسنا في الربعين السابق والمناظر
- إجماع على أن التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم ثم تكاليف الطاقة والمياه يليها مشكلات المنظومة الضريبية تمثل أكبر معوقات تواجه الشركات

توقعات الشركات ثبات أداء معظم المؤشرات خلال الربع القادم

انخفض مؤشر أداء الأعمال خلال الفترة محل الدراسة (أبريل - يونيو 2024) بمقدار خمس نقاط عن المستوى المحايد مسجلا بذلك قيما أقل من الربع السابق (يناير-مارس 2024) بمقدار 7 نقاط، ونفس قيم الربع المناظر (أبريل-يونيو 2023). ويعكس هذا الانخفاض تراجع مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات لكافة الشركات، واستمرار ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بسبب المشكلات المرتبطة بالاستيراد وتأثر حركة الملاحة العالمية بالتوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر، فضلا عن ارتفاع أسعار المنتجات النهائية وإن كان بمعدل أقل من الفترات السابقة.

بالنسبة للشركات الكبيرة، فقد تراجع مؤشر أداء الأعمال بنحو 12 نقطة مقارنة بالربع السابق؛ ومسجلا نفس قيم الربع المناظر، مما يشير إلى أن ارتفاع المؤشر خلال الربع السابق كان بمثابة إنفراجة مؤقتة للشركات وسرعان ما عادت الصعوبات للظهور مرة أخرى. وعلى جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة، استمر مؤشر أداء الأعمال في تدهوره خلال الفترة محل الدراسة.

استمر مؤشر الأداء لقطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والنقل، والخدمات المالية في تدهوره، كما تراجع مؤشر قطاعي السياحة والاتصالات بعد ما شهدا تحسنا في الربعين السابق والمناظر؛ وسجلت جميع القطاعات قيما دون المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة باستثناء قطاع الاتصالات، والذي سجل قيما عند المستوى المحايد.

لا تزال التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم تتصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة، يليها في المرتبة الثانية الارتفاع المستمر في تكاليف الطاقة والمياه والذي يمثل عبئا إضافيا على الشركات خاصة في ظل توجهات الحكومة لرفع دعم الطاقة كليا. وتأتي المنظومة الضريبية في المرتبة الثالثة كمعوق للاستثمار بسبب استمرار ممارسات الفحص الضريبي لسنوات سابقة تتخطي المدة المقررة قانونا، وعدم إصدار اللائحة التنفيذية لضريبة الأرباح الرأسمالية، وفرض ضرائب على تكاليف التدريب في الشركات رغم إعفاء هذا القطاع بحكم القانون، بالإضافة إلى أن هناك جزء كبير من التكاليف التي تتحملها الشركات لا يصدر له فاتورة إلكترونية لأنه قطاع غير رسمي.

علي الرغم من تراجع مؤشر أداء الأعمال، إلا أن مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (يوليو -سبتمبر 2024) سجل ارتفاعا عن المستوى المحايد بنقطتين، ولكن أقل من الربع السابق بخمس نقاط وعند نفس قيم الربع المناظر، مما يعكس توقعات الشركات ثبات أداء معظم المؤشرات وعدم تعافيتها، وتحديدًا، على جانب الإنتاج

¹ تم جمع البيانات خلال الفترة من أول أبريل وحتى منتصف مايو 2024.

والمبيعات والصادرات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وأسعار المنتجات النهائية. ويُتوقع استمرار ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة خلال الربع القادم مما يعكس التوقعات بارتفاع أسعار الشحن وزيادة المتوقعة في أسعار الطاقة محليا، كما من المتوقع ثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل.

أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة:

استمرت معالجة ارتفاع معدل التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها الاهتمام بحل مشكلات المنظومة الضريبية ومنع الازدواج الضريبي وإيقاف الفحص لسنوات سابقة، والانتفاء من اللائحة القانونية لضريبة الأرباح الرأسمالية. ويأتي في المرتبة التالية ضرورة وضوح توجهات السياسة الاقتصادية وضمان وجود رؤية طويلة المدى حتى يتسنى للشركات وضع خطط مستقبلية تتسق مع توجهات الدولة.



نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة كل من: تشب للتأمين - مصر، مجموعة بروميتيون للإطارات (بيرللي)، وكوكا كولا اتش بي سي - مصر

نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل>

محمد خاطر - باحث ميداني
ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى
إبراهيم الإمبابي - مسؤول تكنولوجيا المعلومات
وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية
محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات
محمد لهيطة - المدير المالي والإداري
ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي
أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافى - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
عمرو محمد - مساعد
طارق عطيه - مساعد

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
راما سعيد - اقتصادي أول
رشا سيف - اقتصادي أول
أحمد داوود - اقتصادي
محمد حسني - اقتصادي
مهند مهدي - اقتصادي
ماريان عادل - اقتصادي
سندس سمير - باحث اقتصادي
آية صالح - باحث اقتصادي
إسراء عادل - باحث اقتصادي
يوسف نصر - باحث اقتصادي
عبد الرحمن النحاس - باحث اقتصادي
أحمد فتحي - باحث ميداني
حسام خاطر - باحث ميداني

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج



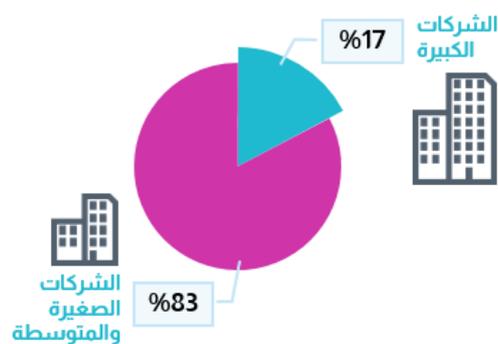
ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، وأخيراً، الحرب في غزة والاضطرابات الجيوسياسية في البحر الأحمر منذ أكتوبر 2023 مما فاقم من هذه التحديات؛ لذا من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (أبريل-يونيو 2024) وتوقعاتها للربع (يوليو-سبتمبر 2024).

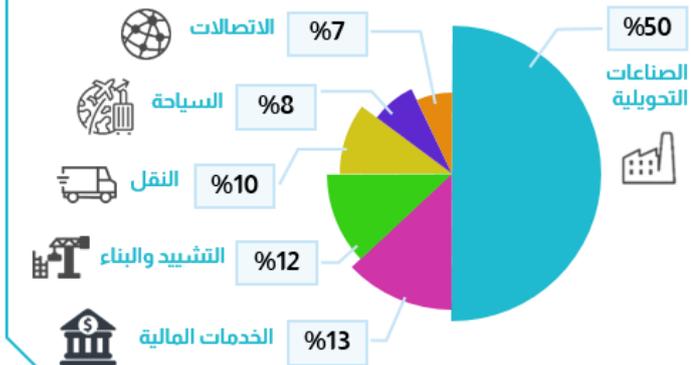
يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:

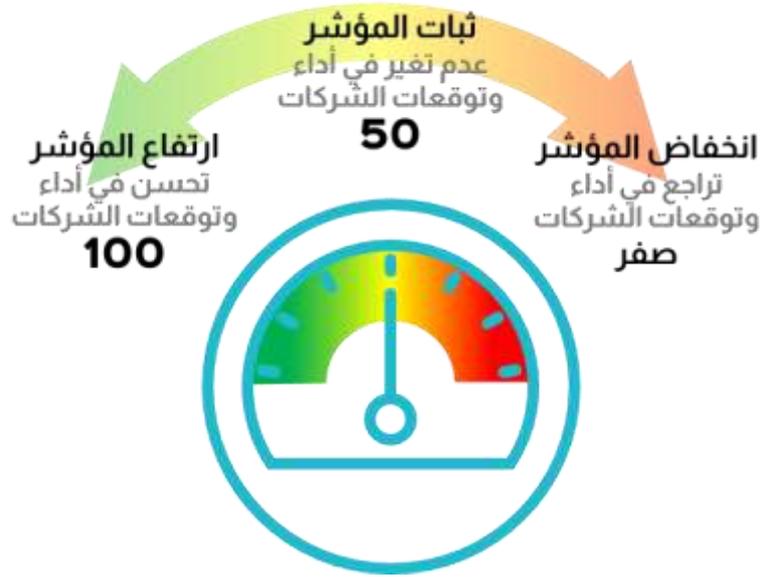
وفقاً للحجم*



قطاعياً



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطاً لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيمة أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير،
 و S_0 هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازلياً حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



يتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات المنشورة لأهم المؤشرات الاقتصادية حتى تاريخ نشر هذا التقرير

عالميا، بالرغم من بداية تعافي الاقتصاد العالمي وتراجع التضخم إلا أن توقعات النمو والتضخم للفترة القادمة يشوبها مزيد من عدم اليقين

تتسق توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر يوليو 2024 مع مثلتها الصادرة في أبريل حيال استقرار النمو عند 3.2% في 2024 و 3.3% في 2025. ولا تزال اقتصادات الأسواق الصاعدة في آسيا تشكل المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، حيث تم رفع توقعات النمو في الهند والصين واللاتن سيبلغ نصيبهما من النمو العالمي النصف تقريبا. ومع ذلك، فإن التوقعات للسنوات الخمس المقبلة تظل ضعيفة.

يعوق تضخم أسعار الخدمات التقدم المرجو نحو إبطاء معدلات التضخم، مما يصعب معه استعادة السياسات النقدية العادية، بالإضافة إلى الضغوط السعرية الناشئة عن التوترات التجارية والجيوسياسية المتجددة. كما أن تصاعد التوترات التجارية يمكن أن يؤدي إلى تنامي المخاطر المحيطة بالتضخم على المدى القصير من خلال زيادة تكلفة السلع المستوردة في مختلف مراحل سلسلة الإمداد. فضلا عن ذلك تتزايد حالة عدم اليقين المحيطة بالسيناريو الأساسي في ظل احتمال حدوث تقلبات كبيرة في السياسة الاقتصادية نتيجة الانتخابات الأمريكية المقررة خلال العام الجاري، وما قد تفضي إليه من تداعيات سلبية تؤثر على العالم بأكمله. وقد يترتب على هذه التحولات المحتملة مخاطر نتيجة الإسراف المالي تؤدي بدورها إلى تفاقم ديناميكية الدين، وتؤثر سلبا على العائدات طويلة المدى، بالإضافة إلى تصاعد الحمائية (IMF July 2024).

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي بنحو 11% عن العام الماضي ليبلغ 5.9% بنهاية عام 2024 مدفوعا بتراجع أسعار الطاقة منذ بداية عام 2024 وإن كانت لا تزال أعلى من مثلتها للعام السابق. كما يُتوقع تراجع وتيرة إبطاء التضخم في بعض الاقتصادات المتقدمة، ولكن بسبب استمرار تضخم أسعار الخدمات، وارتفاع أسعار السلع الأولية قد يتجاوز التضخم المستويات المتوقعة مما يزيد من عدم اليقين بشأن السياسات النقدية خلال الفترة القادمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الضغوط السعرية ترتبط بتداعيات تنامي الاضطرابات التجارية والتوترات الجيوسياسية، فضلا عن توقعات اضطراب أسعار الطاقة بعد تخفيضات الإنتاج الحادة التي أقرتها بلدان أوبك+ (IMF July 2024).

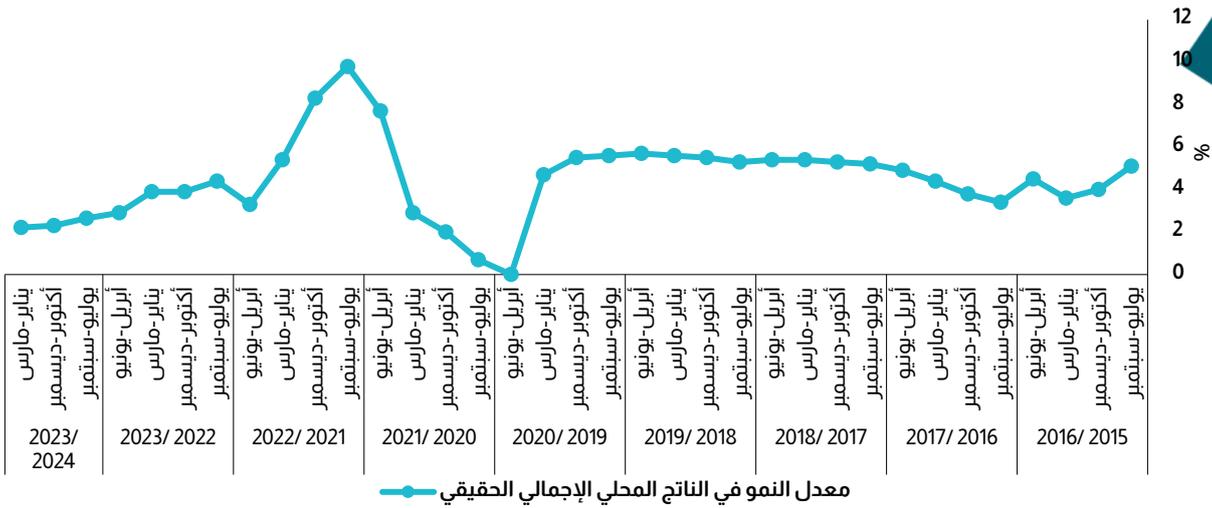
لا يزال التعافي الاقتصادي العالمي مستمرا مدفوعا بانتعاش قطاع الخدمات؛ حيث تجاوز مؤشر مديري المشتريات المستوى المحايد مسجلا (52.9 نقطة) في يونيو 2024. إلا أن متوسط الأداء خلال الربع الثاني من عام 2024 يشير إلى تباطؤ أداء قطاعي الخدمات والصناعة مقارنة بالربع الأول نتيجة عدم اليقين المرتبط بتداعيات التوترات التجارية والسياسية التي قد تدفع التضخم لمستويات مرتفعة مرة أخرى.

محليا، استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي ليعكس التحديات المحلية وتداعيات التوترات الجيوسياسية إقليميا وعالميا

وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يستمر معدل النمو في مساره الهبوطي ليسجل 2.22% خلال الربع الثالث (يناير - مارس) من العام المالي 2024/2023 ويعد ذلك تراجعاً بنحو 3% عن الربع السابق له وبنحو 43% عن نفس الربع من العام المالي السابق. يتوقع أن يصل معدل النمو إلى 2.9% في العام الحالي 2024/2023 متأثراً بتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي وتداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة.²

² وزارة التخطيط. 2024. خلال مناقشتها مشروع قانون خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2025/2024 باجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار بمجلس الشيوخ.

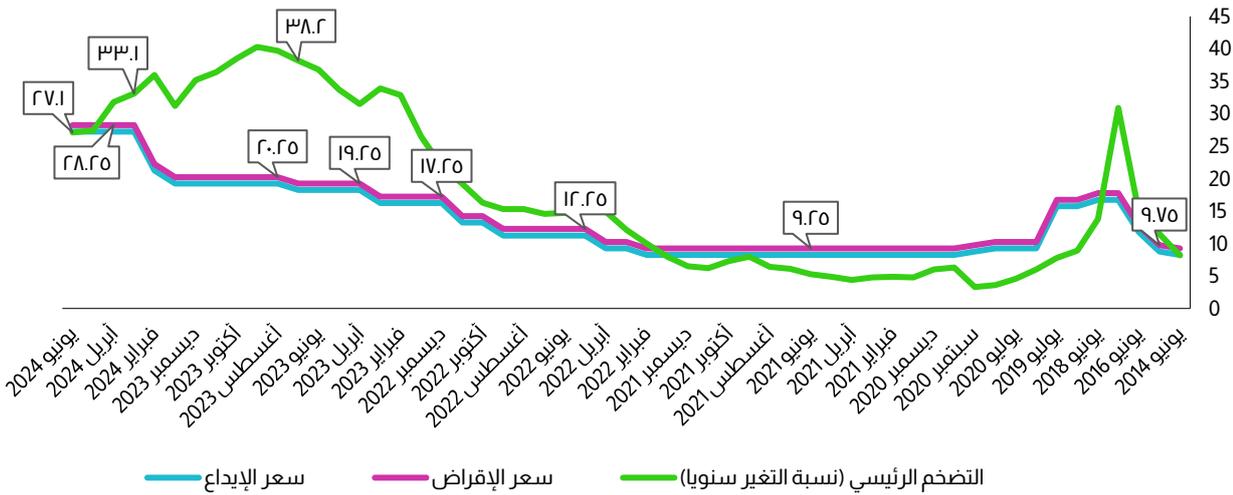
الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الثالث 2024/2023)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء تراجع المعدل السنوي للتضخم ليسجل 29.4% خلال الربع أبريل- يونيو 2024 متراجعا عن الربعين السابق والمناظر. ومع ذلك يظل متوسط المعدل السنوي للتضخم للعام المالي 2024/2023 والذي بلغ 33.3% أعلى بما لا يقل عن 10 نقاط مئوية مقارنة بمثيله للعام المالي السابق (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، 2024).³
- تعزيزا للمسار النزولي المستدام للتضخم، قرر البنك المركزي المصري إبقاء أسعار العائد الأساسية دون تغيير؛ حيث استقر سعرا عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 27.25% و 28.25% و 27.75% على الترتيب. كما قرر الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 27.75%. وقد واصلت الضغوط التضخمية تراجعها.⁴

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية

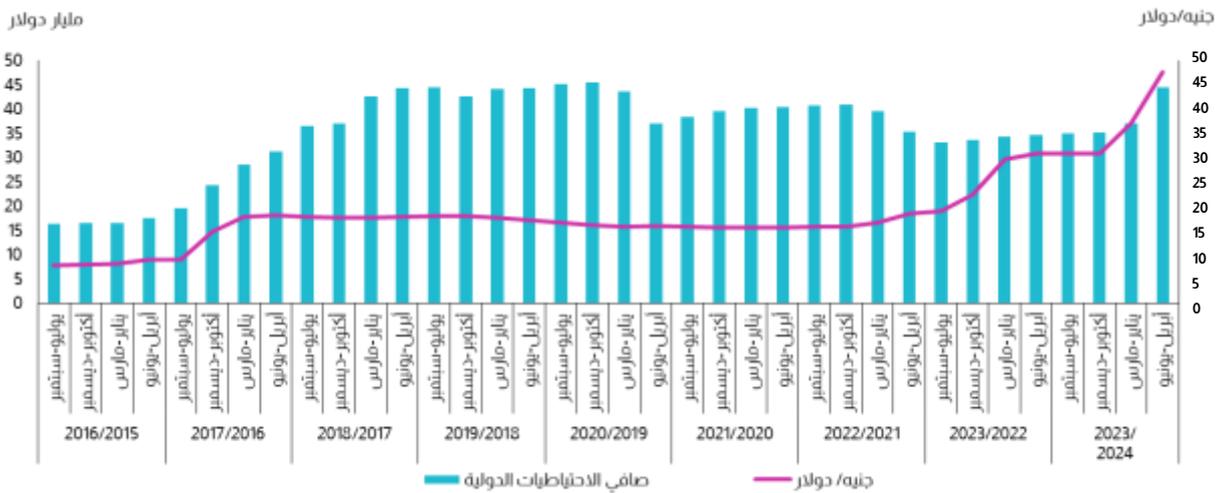


المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، وبيان صحفي حول اجتماع استثنائي للجنة السياسة النقدية في 6 مارس 2024، والجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

³ الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، 2024. النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، أغسطس 2024.
⁴ البنك المركزي المصري، 2024. بيان صحفي للجنة السياسة النقدية 18 يوليو 2024

- على صعيد المعاملات الخارجية: سجل ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية 2024/2023 فائضا كليا بلغ نحو 4.1 مليار دولار (مقابل 409.6 مليون دولار عجز كلي في النصف الأول من 2024/2023) نتيجة لما سجله حساب المعاملات الرأسمالية والمالية من صافي تدفق للداخل بلغ نحو 20 مليار دولار إثر حزمة الإصلاحات التي اتخذتها الدولة في 6 مارس 2024 والتي انعكست على زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلا 23.7 مليار دولار وتحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية إلى صافي تدفق للداخل بقيمة 14.6 مليار دولار، بينما سجل العجز في حساب المعاملات الجارية نحو 17.1 مليار دولار (مقابل 9.6 مليار دولار خلال النصف الأول من 2024/2023) بسبب عجز الميزان التجاري البترولي مسجلا 5.1 مليار دولار وانخفاض الصادرات البترولية بقيمة 7.2 مليار دولار مقابل انخفاض الواردات البترولية بنحو 403.1 مليون دولار وتراجع كل من حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بنسبة 7.4% وتحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 17.1% (البنك المركزي المصري، 2024).
- تراجع الدين الخارجي لمصر ليسجل 160.60 مليار دولار بنهاية الربع الثالث يناير مارس من 2024-2023 متراجعا بنحو 2% عن قيمته في الربع السابق وبنحو 3% عن قيمته في الربع المناظر (البنك المركزي المصري، 2024)
- سجل صافي الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي في مصر فائضا للمرة الثانية على التوالي ليلغ 13 مليار دولار في يونيو 2024 وبذلك يقل بنحو مليار دولار عن مثيله في مايو 2024. وجاء هذا الفائض مدعوما بتدفقات صفقة رأس الحكمة وتحسن التدفقات المالية للداخل على إثر تحرير سعر الصرف في مارس 2024.
- أعلن البنك المركزي المصري عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية في مصر إلى 46.38 مليار دولار بنهاية يونيو 2024 مقارنة بنحو 46.13 مليار دولار في مايو 2024. وبذلك يكون متوسط صافي الاحتياطيات قد ارتفع خلال الربع أبريل- يونيو 2024 بنحو 20% مقارنة بالربع السابق وبنحو 28% عن الربع المناظر عام 2023. وفقد الجنيه المصري خلال الربع أبريل- يونيو 2024 نحو 33% من قيمته مقارنة بالربع السابق ونحو 54% من قيمته مقارنة بالربع أبريل- يونيو 2023 (الشكل 3).

الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

- على جانب المالية العامة، انخفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو - مايو 2024/2023 إلى 3.57% مقابل 6.09% في الفترة المناظرة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى نمو الإيرادات بنحو 74% خلال الربع الحالي مقارنة بالربع المناظر، بينما نمت المصروفات بنحو 43% فقط خلال نفس الفترة.
- في 29 يوليو 2024 استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الثالثة بموجب الاتفاق الموسع في إطار تسهيل الصندوق الممدد (EFF) لمصر، مما يسمح لمصر بصرف 820 مليون دولار (618.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) تمثل قيمة الشريحة الثالثة لمصر. وأشار تقرير المراجعة إلى أن جهود الحكومة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي مؤخرا بدأت تؤتي ثمارها الإيجابية؛ حيث بدأت الضغوط التضخمية تتراجع تدريجيا، وتم حل مشكلة نقص النقد الأجنبي، وتحقيق الأهداف المالية (بما في ذلك وقف الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية الضخمة). وبدأت هذه التحسينات في إحداث تأثير إيجابي على ثقة المستثمرين ومعنويات القطاع الخاص.

- أكد التقرير أهمية الحفاظ على سعر الصرف المرن ونظام حر للصرف الأجنبي لتجنب تراكم الاختلالات الخارجية. يضاف إلى ذلك ضرورة استمرار ضبط أوضاع المالية العامة وإصلاحات قطاع الطاقة مما يدعم المسار النزولي للدين العام ويساعد في تعبئة الإيرادات وتوافرها للإنفاق على التعليم والصحة. شدد التقرير على أهمية استكمال الإصلاحات الهيكلية ومن أهمها تسريع تنفيذ الالتزامات الخاصة بتخارج الدولة من النشاط الاقتصادي، تحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل إجراءات إنشاء الشركات ، تيسير التجارة، دعم المنافسة وتعزيز صلابة القطاع المالي وتحسين الحوكمة في القطاع المصرفي.
- أشار التقرير الى وجود بعض المخاطر التي قد تمثل عائقا امام تعافي الاقتصاد المصري . تتضمن ههذ المخاطر: عدم الاستقرار الإقليمي بسبب تصاعد الحرب في غزة واضطرابات حركة التجارة في البحر الأحمر. يضاف لذلك مخاطر ترتبط بعدم القدرة علي الالتزام بالسياسات الخاصة بحرية سعر الصرف والسيطرة علي الضغوط التضخمية واستمرار الإصلاحات الهيكلية.



مؤشر بارومتر الأعمال

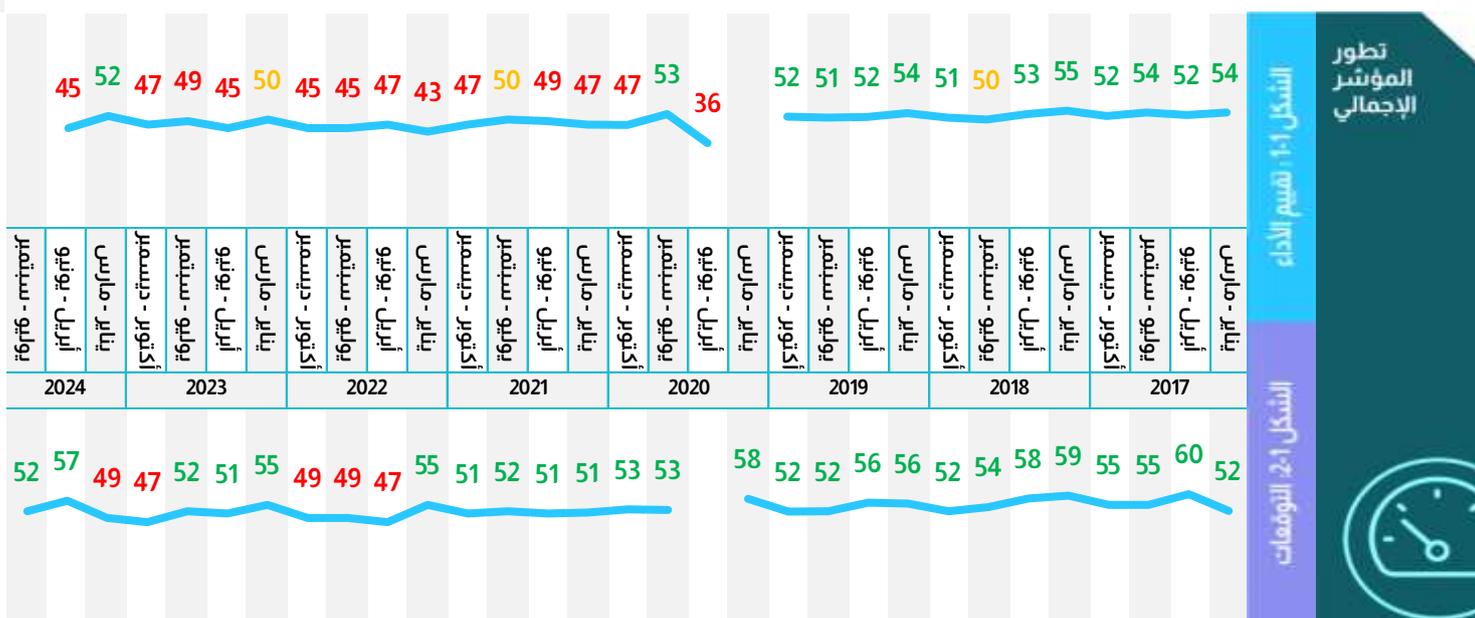
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

انخفاض مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة بعد تعافٍ هش في الربع السابق، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى القطاعات

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

انخفض مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2024) بمقدار خمس نقاط دون المستوى المحايد محققاً قيمة أقل من الربع السابق بمقدار 7 نقاط ونفس قيم الربع المناظر مما يعكس تراجع مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات لكافة الشركات واستمرار ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بسبب المشكلات المرتبطة بالاستيراد، وتأثر حركة الملاحة العالمية بالتوترات الجيوسياسية بالبحر الأحمر فضلاً عن ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، وإن كان بمعدل أقل من الفترات السابقة (الشكل 1-1).

على الرغم من تراجع مؤشر أداء الأعمال إلا أن مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (يوليو - سبتمبر 2024) سجل ارتفاعاً عن المستوى المحايد بنقطتين، ولكن أقل من الربع السابق بخمس نقاط ونفس قيم الربع المناظر، مما يعكس توقعات الشركات بثبات أداء معظم المؤشرات على ما هي عليه في الربع محل الدراسة، وعدم تعافيتها، وتحديدًا، الإنتاج، والمبيعات، والصادرات، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وأسعار المنتجات النهائية بينما يُتوقع استمرار ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة في الربع القادم مما يعكس التوقعات بارتفاع سعر الشحن وزيادة المتوقعة في أسعار الطاقة محلياً، وثبات مؤشرات الاستثمار والتشغيل (الشكل 2-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.
** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

2-1 المؤشر وفقاً لأحجام الشركات

تراجع مؤشر أداء الشركات الكبيرة بنحو 12 نقطة مقارنة بالربع السابق، مسجلاً نفس قيم الربع المناظر. وهذا يدل على أن ارتفاع المؤشر خلال الربع السابق كان بمثابة إنفراجة مؤقتة للشركات وسرعان ما عادت الصعوبات للظهور مرة أخرى. واستمر مؤشر الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة في التدهور خلال الربع محل الدراسة (الشكل 3-1).

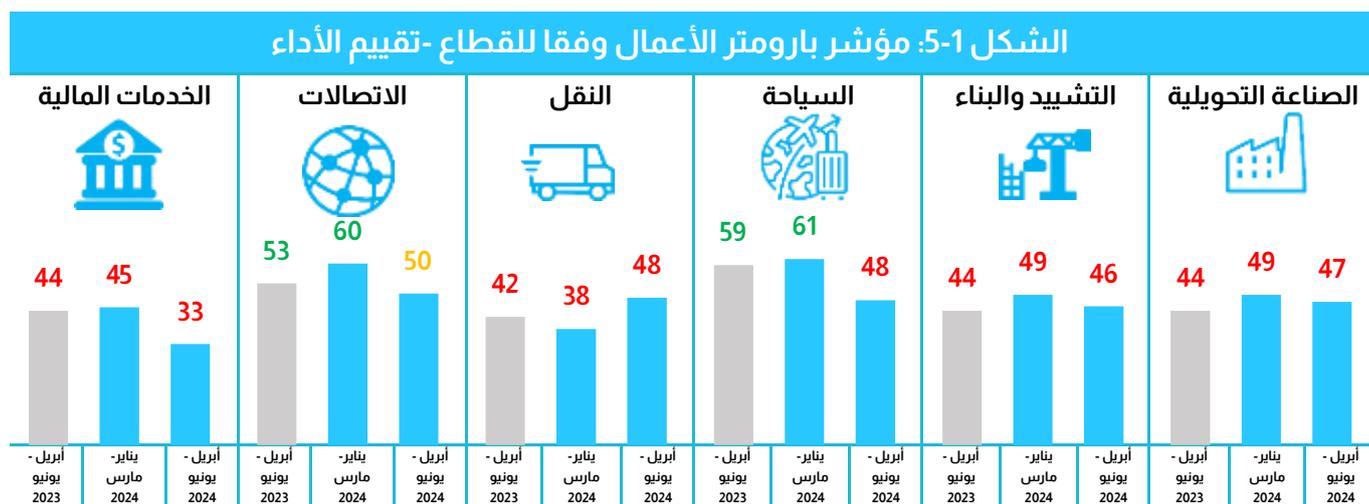
أما بالنسبة لمؤشر التوقعات، فقد سجلت كافة الشركات قيما أعلى من المستوى المحايد بنقطتين؛ إلا أنها أقل من مثلتها للربع السابق. وبمقارنة مؤشر التوقعات بمثيله للربع المناظر، يتضح ثبات المؤشر للشركات الكبيرة وتحسنه بنقطة واحدة للشركات الصغيرة (الشكل 4-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

مقارنة بالربعين السابق والمناظر، تراجع مؤشر الأداء لكافة القطاعات دون المستوى المحايد باستثناء قطاع الاتصالات والذي سجل قيما عند المستوى المحايد؛ حيث استمر تدهور مؤشر الأداء لقطاعات **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والنقل والخدمات المالية**، بينما تراجع أداء قطاعي **السياحة والاتصالات** بعد تحسنه خلال الربع السابق (الشكل 5-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

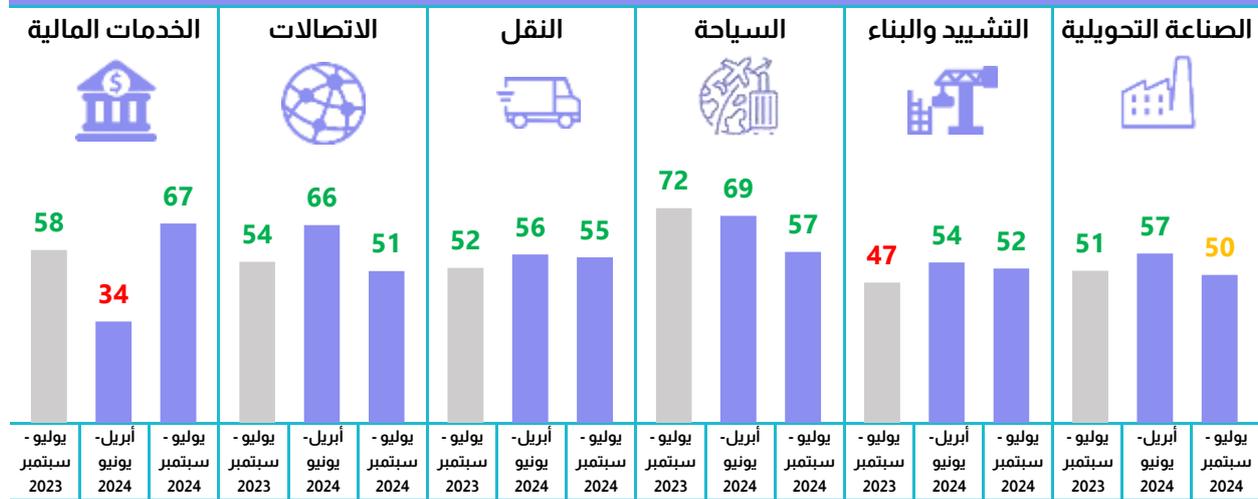
- سجل قطاع **الصناعات التحويلية** قيمة أقل من المستوى المحايد بـ 3 نقاط، وأقل من الربع السابق بنقطتين، وإن كان أفضل من الربع المناظر بـ 3 نقاط. ويرجع هذا الانخفاض في أداء القطاع إلى عدة أسباب منها: تراجع الإنتاج والتصدير والمبيعات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وتراكم المخزون مما يعكس المشكلات في جانبي العرض والطلب؛ فمن ناحية أدى التضخم إلى تراجع القوة الشرائية، ومن ناحية أخرى ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب عدم توافر المواد الخام وارتفاع أسعارها واضطراب الشحن العالمي، ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات النهائية نتيجة تضخم تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى عجز رأس المال العامل بسبب تأخر صرف دعم الصادرات وتعدد الأوعية الضريبية.
- سجل مؤشر الأداء لقطاع **التشييد والبناء** قيمة دون المستوى المحايد بـ 4 نقاط خلال الربع محل الدراسة وهي قيمة أقل من الربع السابق بـ 3 نقاط وإن كانت أفضل من الربع المناظر بنقطتين. ويُعزى انخفاض الأداء إلى تراجع الإنتاج والمبيعات بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام وعدم ثباتها، ومن ثم عدم القدرة على التسعير، وضعف السيولة في السوق كما لا يزال القطاع يعاني من صعوبة إجراءات التراخيص، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد وبطء تنفيذ قانون المصالحات الجديد.
- سجل قطاع **السياحة** قيمة أقل من المستوى المحايد بنقطتين وهي قيم أقل من مثيلتها في الربعين السابق والمناظر، ويرجع هذا الانخفاض في الأداء إلى تراجع السياحة الخارجية نتيجة الأحداث الجيوسياسية الحالية، بالإضافة إلى تراجع السياحة الداخلية بفعل ارتفاع التضخم.
- سجل قطاع **النقل** قيمة دون المستوى المحايد بنقطتين بسبب تراجع الإنتاج والمبيعات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية وثبات باقي المؤشرات، إلا أن هذا الأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. وينعكس انخفاض أداء القطاع على ضعف حركتي الاستيراد والتصدير بسبب عدم توافر العملة الأجنبية، وارتفاع تكاليف الشحن، وعدم توافر الحاويات بشكل كافي، فضلا عن اضطرابات الشحن العالمي واستمرار النزاعات الجيوسياسية، بالإضافة إلى تواضع أداء معظم القطاعات المختلفة التي يعتمد عليها القطاع..
- جاء مؤشر الأداء لقطاع **الاتصالات** عند المستوى المحايد؛ خلال الربع محل الدراسة وهو أداء أقل من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى السبب في ذلك إلى استمرار مؤشرات الإنتاج والمبيعات بنفس وتيرة الربع السابق، بالرغم من زيادة مؤشر الصادرات للربع الحالي، مع ارتفاع أسعار الخامات وهجرة العمالة المؤهلة للخارج، وارتفاع معدلات التضخم ومحاولة الشركات تخفيض تكاليف الصيانة مما أدى إلى انخفاض مستوى استغلال الطاقة.
- وكان أكثر القطاعات تدهورا هو قطاع الخدمات المالية. حيث سجل قيمة دون المستوى المحايد بـ 17 نقطة وأقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى استمرار تراجع معدلات التداول على إثر الإجراءات النقدية التي اتخذها البنك المركزي ومنها استمرار الارتفاع في كل من سعر الفائدة والعائد على أذون الخزانة مما نتج عنه إجماع المتعاملين عن التعامل في نهاية الربع محل الدراسة.

بالرغم من تراجع مؤشر الأداء لكافة القطاعات إلا أن مؤشر التوقعات تجاوز المستوى المحايد لقطاعات **التشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، و الخدمات المالية**، بينما جاءت توقعات قطاع **الصناعات التحويلية** عند المستوى المحايد. وهذا الأداء أقل من الربع السابق لقطاعات **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والسياحة والنقل والاتصالات** ولكنه أعلى في حالة قطاع **الخدمات المالية** فقط، مما يعكس التوقعات بثبات معظم المؤشرات الفرعية من إنتاج ومبيعات وصادرات لقطاعات **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات**، وتحسنها في قطاعات **السياحة والنقل و الخدمات المالية**، بينما توقعت كافة الشركات ارتفاع مؤشر أسعار المخلات للربع القادم. وفيما يلي تحليل لتوقعات أداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

- جاءت أقل التوقعات حيال الربع القادم لقطاع **الصناعات التحويلية** والذي سجل قيمة عند المستوى المحايد وأقل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلي ثبات توقعات كل المؤشرات باستثناء أسعار المدخلات والذي يشهد ارتفاعا مما يعكس توقعات بعدم تحسن الأوضاع خاصة فيما يتعلق بالمواد الخام المستوردة لذلك يستمر معظم القطاع على نفس معدلات الإنتاج بالإضافة إلى ضعف السوق الداخلي مع ارتفاع التضخم، وضعف السوق الخارجي مع انخفاض تنافسية المنتجات المصرية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بالدول المنافسة إقليميا.
- تجاوزت التوقعات حيال الربع القادم لقطاع **التشييد والبناء** المستوى المحايد بنقطتين ولكنها جاءت أقل من الربع السابق بنقطتين وأفضل من الربع المناظر بـ 5 نقاط، وذلك نظرا للتوقعات باستمرار أداء الربع السابق وارتفاع أسعار المواد الخام والمنتجات النهائية مع استمرار عقبة إجراءات التراخيص والارتفاعات وعدم اتخاذ خطوات جديدة في قانون التصالح الجديد.

- تجاوزت توقعات قطاع السياحة المستوى المحايد بـ 7 نقاط، ولكنها جاءت أقل من الربعين السابق والمناظر. وربما يُعزى ذلك إلى توقع زيادة حركة السياحة الداخلية مع بداية موسم الصيف والإجازات وارتفاع معدلات الإشغال في الفنادق والقرى السياحية مع زيادة الإقبال على حجوزات الطيران .
- جاءت التوقعات حيال أداء قطاع النقل خلال الربع القادم متفائلة، حيث سجل قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 5 نقاط وأقل من الربع السابق بنقطة واحدة وأعلى من الربع المناظر بـ 3 نقاط، ويرجع ذلك إلى التوقعات بارتفاع حركة الواردات بسبب توقع حدوث إنفراجة في الاستيراد مع زيادة تدفق العملة الأجنبية اللازمة لذلك مع توقعات بتعافي قطاع السياحة خلال الربع القادم.
- جاءت توقعات قطاع الاتصالات أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة وأقل من الربعين السابق والمناظر وذلك نظرا لتوقع ثبات كافة المؤشرات الفرعية والإفراج الجزئي عن المواد الخام واستمرار الطلب على تطبيق الفاتورة الالكترونية واستمرار مبادرة حياة كريمة.
- وجاءت أفضل التوقعات لقطاع الخدمات المالية حيث تجاوزت قيم مؤشر التوقعات المستوى المحايد بـ 17 نقطة، وجاءت أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع السبب في ذلك إلى توقعات بالإعلان عن طروحات جديدة خلال الفترة القادمة مع توقع جذب استثمارات أجنبية جديدة نتيجة هبوط الأسواق العالمية للاستفادة من انخفاض العملة المحلية (الشكل 6-1).

الشكل 6-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.



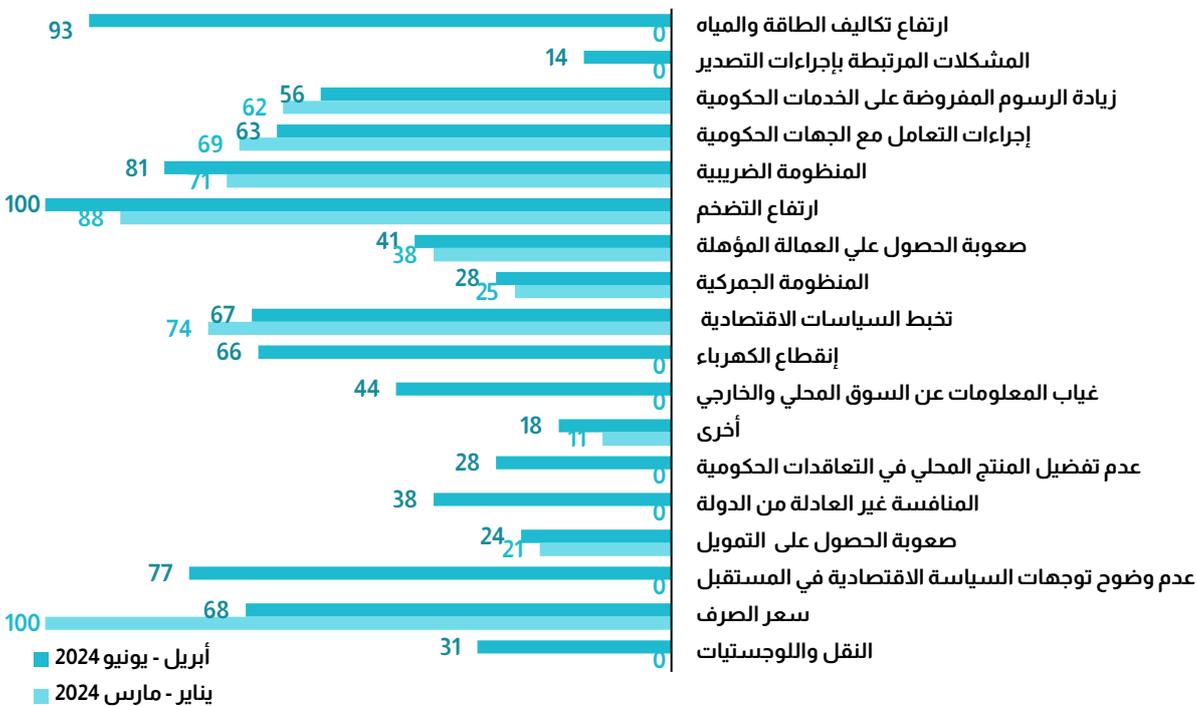
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

إجماع على أن التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم وتكاليف الطاقة والمياه يليها مشكلات المنظومة الضريبية تمثل أكبر معوقات تواجه كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2024)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

قفزت **التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم** لتتصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظراً لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل ومن ثم ضعف الطلب نظراً لضعف القوة الشرائية، وبالتالي تراجع العرض، ومطالبة العمال برفع الأجور بصورة مستمرة، وانخفاض حجم الأعمال، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويأتي **ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه** في المرتبة الثانية حيث إن الارتفاع المستمر في تكاليف الطاقة والمياه يمثل عبئاً إضافياً على الشركات خاصة في ظل توجهات الحكومة لرفع دعم الطاقة كلياً. وتأتي **المنظومة الضريبية** في المرتبة الثالثة كعمق للاستثمار بسبب استمرار ممارسات الفحص الضريبي لسنوات سابقة تتخطى المدة المقررة قانوناً وعدم إصدار اللائحة التنفيذية لضريبة الأرباح الرأسمالية وفرض ضرائب على تكاليف التدريب في الشركات رغم إعفائه بحكم القانون، فضلاً عن أن جزءاً كبيراً من التكاليف التي تتحملها الشركات لا يصدر لها فاتورة إلكترونية كونه قطاع غير رسمي. ويأتي **عدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل** كعمق مؤثر سلباً؛ حيث إن عدم الإفصاح عن اتجاهات الدولة المستقبلية يحول دون قيام الشركات بوضع خطط مستقبلية تتوافق مع خطط الدولة، فضلاً عن عدم وجود رؤية طويلة الأجل وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والديون. وتأتي **تحديات سعر الصرف** في المرتبة الخامسة؛ حيث تسبب في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع الدولار مقابل الجنيه وعدم توافره وما يتبع ذلك من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات وعدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.



الشكل 1-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

ملاحظة: تم استحداث بعض المؤشرات بدءاً من الربع محل الدراسة.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

اتفقت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على أن ارتفاع معدلات التضخم تتصدر قائمة المعوقات، ومثلت تحديات سعر الصرف وعدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل أشد المعوقات بالنسبة للشركات الكبيرة بينما شكل ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه ومشكلات المنظومة الضريبية عائقا أشد بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2024)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

ملاحظة: تم استحداث بعض المؤشرات بدءا من الربع محل الدراسة.

2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث تصدر التضخم أشد المعوقات التي تواجه قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والاتصالات، بينما جاءت التحديات المرتبطة بانقطاع الكهرباء في مقدمة المعوقات التي تواجه قطاع التشييد والبناء. وجاء معوق ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه كأشد معوق بالنسبة لقطاعي النقل والسياحة، في حين تصدرت مشكلات المنظومة الضريبية وعدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل أشد المعوقات بالنسبة لقطاع الخدمات المالية (الشكل 3-2).



قطاع
الخدمات
المالية



قطاع
الاتصالات



قطاع
النقل



قطاع
السياحة



قطاع
التشييد
والبناء



قطاع
الصناعة
التحويلية

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية
41	90	100	100	96	89
20	45	21	46	65	64
17	77	0	85	71	68
0	0	12	0	0	25
100	84	36	97	79	67
4	74	0	23	38	49
48	100	94	100	96	100
0	48	0	0	4	43
98	65	36	41	73	57
70	58	67	64	100	49
11	68	33	28	25	51
15	39	36	33	8	9
100	58	61	26	88	72
0	58	24	31	29	20
0	39	12	46	38	32
28	26	85	15	94	76
9	35	0	5	29	36
11	71	0	28	98	29

ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه
زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
مشاكل اجراء التصدير
المنظومة الضريبية
صعوبة الحصول علي العمالة المؤهلة
ارتفاع التضخم
المنظومة الجمركية
تخبط السياسات الاقتصادية
انقطاع الكهرباء
غياب المعلومات عن السوق المحلي والخارجي
أخرى
عدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل
صعوبة الحصول على التمويل
النقل واللوجستيات
سعر الصرف
عدم تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية
المنافسة غير العادلة من الدولة

الشكل 2-3:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع



المصدر: نتائج الاستبيان.

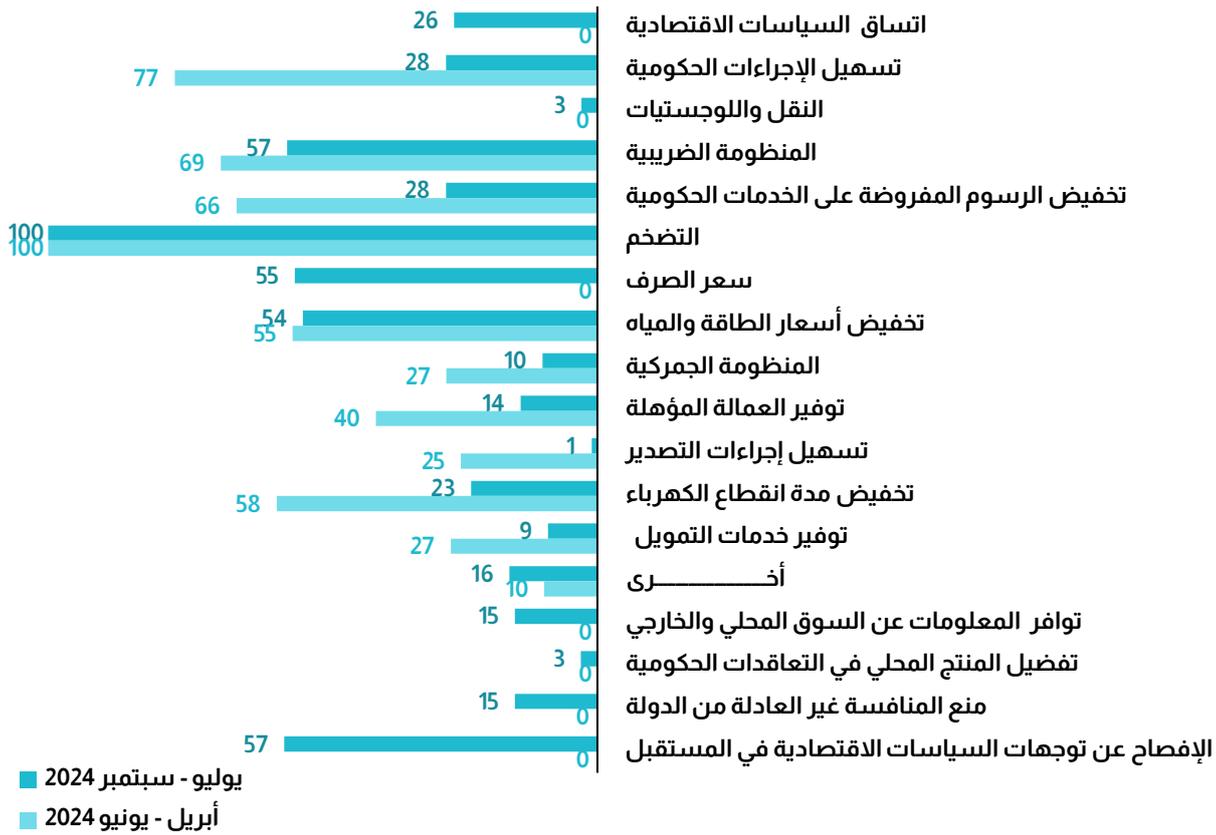
ملاحظة: تم استحداث بعض المؤشرات بدءا من الربع محل الدراسة.

من الملاحظ معاناة قطاع التشييد والبناء علي رغم أنه يحظى بأولوية من الدولة حيث يواجه عدد كبير من المعوقات بخلاف التضخم وتكاليف الطاقة، وتتضمن هذه المعوقات انقطاع الكهرباء والمنافسة غير العادلة من الدولة ومشكلات سعر الصرف.

2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات: الحد من زيادة معدلات التضخم ثم حل المشكلات المرتبطة بالضرائب وضرورة الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل.

استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها الاهتمام بحل مشكلات المنظومة الضريبية ومنع الازدواج الضريبي وإيقاف الفحص لسنوات سابقة، والانتهاء من اللائحة القانونية لضريبة الأرباح الرأسمالية، والإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل وضمن وجود رؤية طويلة المدى، حتى تتمكن الشركات من وضع خطط مستقبلية تتسق مع توجهات الدولة (الشكل 4-2).



الشكل 4-2:
أولويات
تحسين مناخ
الأعمال
في مصر
(مؤشر
مطبع وفقا
لأهمية
الأولويات)



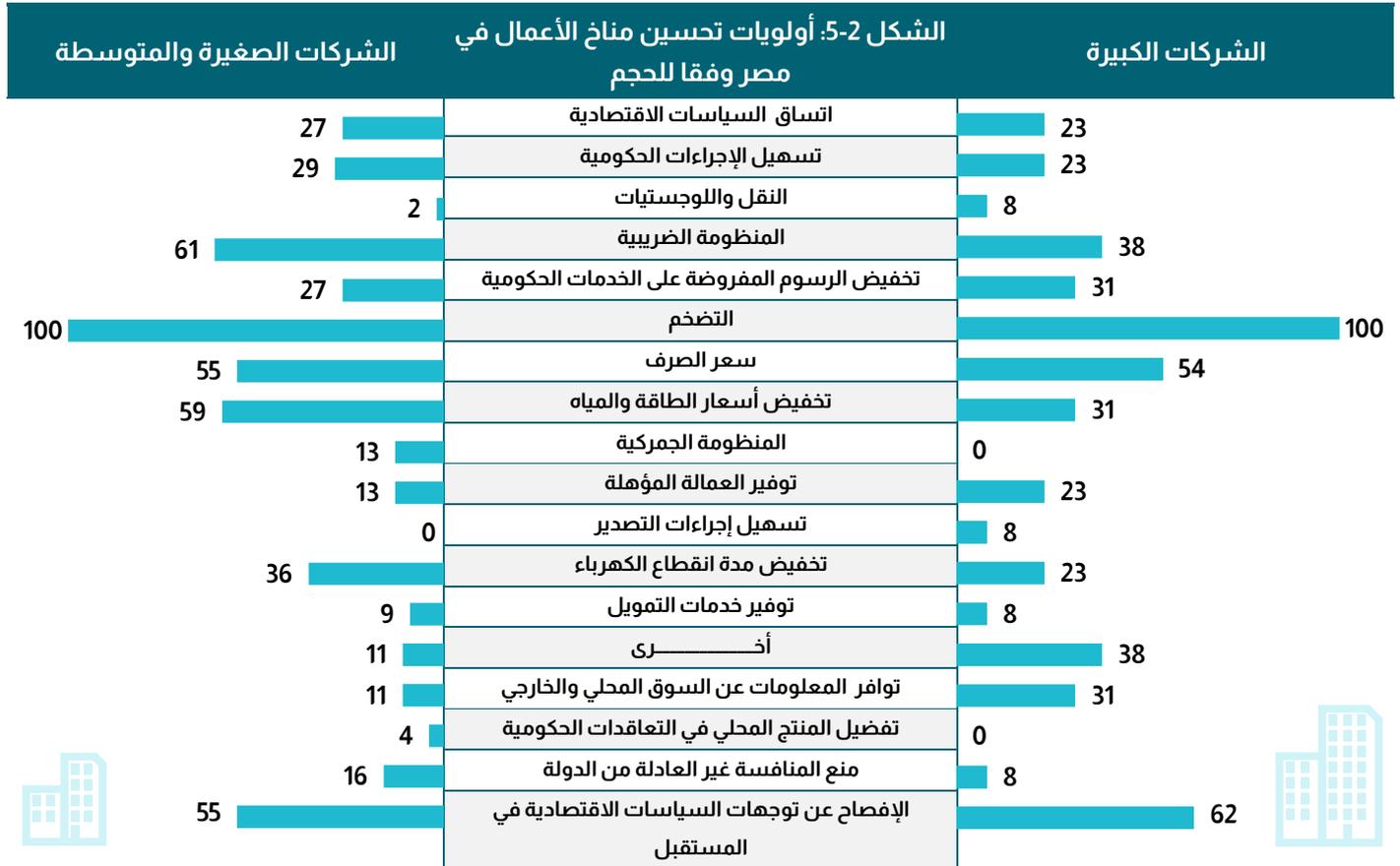
المصدر: نتائج الاستبيان.

ملاحظة: تم استحداث بعض المؤشرات بدءاً من الربع محل الدراسة.

1-2-2 الأولويات وفقاً لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقاً لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

تصدر إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع التضخم الأولويات لكافة الشركات وتباين ترتيب باقي الأولويات؛ حيث جاء ضرورة الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية، وسعر الصرف كأولوية بالنسبة للشركات الكبيرة. بينما جاء الاهتمام بالمنظومة الضريبية و تخفيض أسعار الطاقة والمياه على راس الأولويات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. (الشكل 5-2).



المصدر: نتائج الاستبيان.

ملاحظة: تم استحداث بعض المؤشرات بدءاً من الربع محل الدراسة.

2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

إجماع قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والسياحة على أن الحد من معدلات التضخم يتصدر الأولويات بينما جاء تحسين المنظومة الضريبية كأولوية لقطاع الاتصالات وجاء الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل كأولوية لقطاع الخدمات المالية بينما يأتي الحد من التضخم و تخفيض أسعار الطاقة والمياه على رأس الأولويات لقطاع النقل (الشكل 2-6).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
75	0	33	13	9	14	اتساق السياسات الاقتصادية
0	60	0	13	18	36	تسهيل الإجراءات الحكومية
0	20	17	0	0	0	النقل واللوجستيات
83	100	17	88	18	39	المنظومة الضريبية
0	0	33	0	9	44	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
33	80	100	100	100	100	التضخم
17	0	67	0	91	61	سعر الصرف
17	40	100	88	27	47	تخفيض أسعار الطاقة والمياه
0	80	0	0	0	8	المنظومة الجمركية
0	20	0	13	9	19	توفير العمالة المؤهلة
0	0	0	0	0	3	تسهيل إجراءات التصدير
50	0	67	13	27	25	تخفيض مدة انقطاع الكهرباء
0	60	17	25	0	0	توفير خدمات التمويل
25	0	33	13	0	14	أخرى
0	0	33	0	0	22	توافر المعلومات عن السوق المحلي والخارجي
0	0	0	0	0	6	تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية
0	20	0	13	55	6	منع المنافسة غير العادلة من الدولة
100	0	83	0	18	56	الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل

الشكل 2-6
الأولويات
وفقا
للقطاعات
الاقتصادية



المصدر: نتائج الاستبيان.

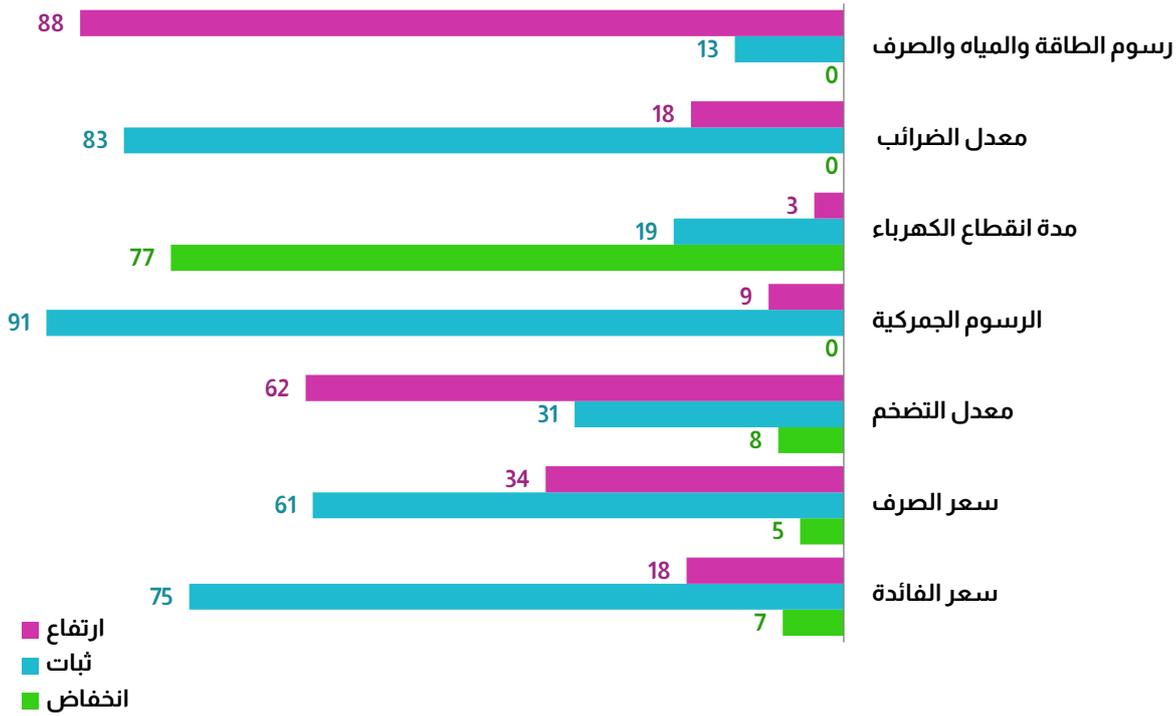
وظهر حل مشكلات سعر الصرف كأولوية في قطاعي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء بينما جاء تخفيض أسعار الطاقة والمياه وحل مشكلات المنظومة الضريبية في مقدمة الأولويات بالنسبة لقطاع السياحة.

وتشكل مواجهة التضخم ومشكلات الجمارك أولوية لقطاع الاتصالات بينما جاء حل مشكلات المنظومة الضريبية كأولوية إضافية بالنسبة لقطاع الخدمات المالية.

توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بارتفاع أسعار الطاقة والمياه والصرف وانخفاض مدة انقطاع الكهرباء

توقع 88% من شركات العينة ارتفاع أسعار الطاقة والمياه والصرف كما بينما توقع 77% منها انخفاض مدة انقطاع الكهرباء وتوقع 62% ارتفاع معدل التضخم، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فقد غلب عليها الثبات (الشكل 2-7).



الشكل 2-7: توقعات مجتمع الأعمال لأوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً (وفقاً للتوزيع التكراري لشركات العينة)

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملاحظة: تم استحداث بعض المؤشرات بدءاً من الربع محل الدراسة.



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

انخفاض مؤشرات تقييم الأداء لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة دون المستوى المحايد

تراجعت مؤشرات الأداء للشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة حيث سجلت جميعها قيماً دون المستوى المحايد وذلك بعد تعاف مؤقت شهدته في الربع السابق خاصة فيما يتعلق بالصادرات والمخزون السلعي. ومع ذلك يعتبر أدائها في الربع الحالي أفضل من الربع المناظر.

لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة تشهد تراجعاً في مؤشر الأداء خلال الربع محل الدراسة حيث سجلت جميع المؤشرات قيماً أقل من المستوى المحايد. وإن كان هناك تحسن نسبي في بعض مؤشرات مقارنته بالربعين السابق والمناظر خاصة في الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية و المخزون السلعي.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء				
43 37 41	أبريل - يونيو 2024	الإنتاج 	أبريل - يونيو 2024	40	
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	53	
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	31	
40 33 38	أبريل - يونيو 2024	المبيعات المحلية 	أبريل - يونيو 2024	36	
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	50	
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	27	
47 48 44	أبريل - يونيو 2024	الصادرات 	أبريل - يونيو 2024	45	
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	69	
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	50	
43 37 41	أبريل - يونيو 2024	استغلال الطاقة الإنتاجية 	أبريل - يونيو 2024	40	
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	53	
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	36	
39 47 55	أبريل - يونيو 2024	المخزون السلعي* 	أبريل - يونيو 2024	44	
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	83	
	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	54	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع مؤشري أسعار المدخلات والمنتجات النهائية ولكن بصورة أقل حدة من الربعين السابق والمناظر

سجل مؤشر أسعار المنتجات النهائية قيماً أقل من الربعين السابق والمناظر بينما سجل مؤشر المدخلات قيماً أعلى من الربعين السابق والمناظر لكافة الشركات. واستمر مؤشر الأجور في الارتفاع عن المستوى المحايد ويرجع ذلك لثبات الأجور خلال الربع الحالي بعد زيادتها في الربع السابق (الشكل 2-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
56	أبريل - يونيو 2024	أسعار المنتجات النهائية	أبريل - يونيو 2024	57
65	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	65
67	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	76
34	أبريل - يونيو 2024	أسعار المدخلات*	أبريل - يونيو 2024	28
17	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	6
8	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	14
54	أبريل - يونيو 2024	الأجور	أبريل - يونيو 2024	54
84	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	85
56	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	58

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

ثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات

- علي مستوى الشركات الكبيرة سجل مؤشري **الاستثمار و التشغيل** قيما اعلي من المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة واعلي من الربع المناظر. ويعكس ارتفاع المؤشرين عن المستوى المحايد ثبات الاستثمار والتشغيل وليس تحسنهما.
- علي مستوى الشركات **الصغيرة والمتوسطة** ثبت مؤشر **الاستثمار** عند المستوى المحايد وبنفس قيم الربع السابق، بينما انخفض مؤشر **التشغيل** عن المستوى المحايد بنقطتين وقيم مقارنة للربعين السابق والمناظر. (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
50	أبريل - يونيو 2024	الاستثمار	أبريل - يونيو 2024	54
50	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	56
49	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	52
48	أبريل - يونيو 2024	التشغيل	أبريل - يونيو 2024	52
50	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	49
49	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	49

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات أقل من الربع السابق وأعلى من المستوى المحايد حيال معظم المؤشرات لكافة الشركات خلال الربع القادم.

أدلت كافة الشركات بتوقعاتها حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع (يوليو - سبتمبر 2024)؛ بقيم أعلى من المستوى المحايد إن كانت أقل من الربع السابق. بينما كانت التوقعات لمؤشر المخزون السلعي أقل من المستوى المحايد والربع السابق.

وبالمقارنة بالربع المناظر، سجلت كافة الشركات في مؤشر المخزون السلعي قيما أقل من الربع المناظر بينما سجلت الشركات الكبيرة في مؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية قيما أقل من الربع المناظر بخمس نقاط. وأعلى بنقطة واحدة لمؤشر المبيعات المحلية وثلث نقاط لمؤشر الصادرات وسجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة نفس قيم الربع المناظر في مؤشري الصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية وأقل بنقطة واحدة لمؤشر الإنتاج وبنقطتين لمؤشر المبيعات المحلية. (الشكل 4-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل 4-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة	
56		يوليو - سبتمبر 2024	الإنتاج 	يوليو - سبتمبر 2024	56		
58		أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	72		
57		يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	61		
55		يوليو - سبتمبر 2024	المبيعات المحلية 	يوليو - سبتمبر 2024	58		
57		أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	63		
57		يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	57		
55		يوليو - سبتمبر 2024	الصادرات 	يوليو - سبتمبر 2024	53		
64		أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	65		
55		يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	50		
56		يوليو - سبتمبر 2024	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يوليو - سبتمبر 2024	56		
58		أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	72		
56		يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	61		
48		يوليو - سبتمبر 2024	المخزون السلعي* 	يوليو - سبتمبر 2024	47		
55		أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	50		
46		يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	42		

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات بارتفاع أسعار المدخلات خلال الربع القادم.

وحقق مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة ارتفاعا في مؤشر أسعار المنتجات النهائية بقيم أكبر من المستوى المحايد والربع السابق وإن كانت أقل من الربع المناظر بنقطة واحدة، بينما ارتفع مؤشر الأجور عن المستوى المحايد والربع المناظر بأربع نقاط وإن كان أقل من الربع السابق بنقطة واحدة.

وحققت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشر أسعار المنتجات النهائية قيما أعلى من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر مدفوعا بارتفاع أسعار المدخلات. بينما جاءت التوقعات لمؤشر الأجور بارتفاعه عن المستوى المحايد بثلث نقاط وعن الربع السابق بنقطة واحدة وعن الربع المناظر بنقطتين. (الشكل 5-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يوليو - سبتمبر 2024	أبريل - يونيو 2024	يوليو - سبتمبر 2023	يوليو - سبتمبر 2024	
64	42	59	61	47	62
	30	68	30	58	32
53	52	51	54	55	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشر التشغيل لكافة الشركات مقارنة بالربع السابق.

توقعت الشركات الكبيرة ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد والربع المناظر وانخفاضه عن الربع السابق بنقطتين. كما توقعت ارتفاع مؤشر التشغيل عن المستوى المحايد والربع المناظر بنقطة واحدة. بينما توقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد والربع السابق وإن كان أقل من المناظر بنقطة واحدة. كما تتوقع ارتفاعا طفيفا في مؤشر التشغيل بنقطة واحدة عن المستوى المحايد والربع المناظر. (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يوليو - سبتمبر 2024	أبريل - يونيو 2024	يوليو - سبتمبر 2023	يوليو - سبتمبر 2024	
50	50	49	50	52	50
51	51	51	51	51	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

جدول م1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2024)¹

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2
النشاط الاقتصادي	33	أعلى	47	أعلى	47	أعلى	46	أعلى	47	أعلى	47	أعلى
إنتاج	33	أعلى	31	أعلى	25	أعلى	33	أعلى	25	أعلى	33	أعلى
المبيعات المحلية	31	أعلى	19	أعلى	25	أعلى	44	أعلى	21	أعلى	29	أعلى
الصادرات	27	أعلى	30	أعلى	44	أعلى	-	أعلى	-	أعلى	-	أعلى
المخزون	42	أعلى	44	أعلى	40	أعلى	-	أعلى	-	أعلى	-	أعلى
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	33	أعلى	25	أعلى	42	أعلى	41	أعلى	50	أعلى	21	أعلى
الأرباح	40	أعلى	23	أعلى	48	أعلى	14	أعلى	71	أعلى	14	أعلى
أسعار المنتجات النهائية	60	أعلى	23	أعلى	32	أعلى	21	أعلى	43	أعلى	36	أعلى
أسعار المدخلات الوسيطة	28	أعلى	0	أعلى	58	أعلى	0	أعلى	86	أعلى	14	أعلى
مستوى الأجور	5	أعلى	3	أعلى	92	أعلى	50	أعلى	0	أعلى	50	أعلى
الاستثمار	8	أعلى	10	أعلى	82	أعلى	39	أعلى	36	أعلى	64	أعلى
التشغيل	50	أعلى	100	أعلى	50	أعلى	0	أعلى	100	أعلى	0	أعلى
الاستثمار	50	أعلى	0	أعلى	50	أعلى	0	أعلى	0	أعلى	0	أعلى
التشغيل	50	أعلى	100	أعلى	0	أعلى	0	أعلى	0	أعلى	0	أعلى

جدول م2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2024)¹

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2
النشاط الاقتصادي	67	أعلى	51	أعلى	55	أعلى	57	أعلى	52	أعلى	50	أعلى
إنتاج	23	أعلى	23	أعلى	28	أعلى	48	أعلى	14	أعلى	14	أعلى
المبيعات المحلية	23	أعلى	42	أعلى	48	أعلى	46	أعلى	86	أعلى	14	أعلى
الصادرات	27	أعلى	60	أعلى	13	أعلى	54	أعلى	-	أعلى	54	أعلى
المخزون	22	أعلى	16	أعلى	62	أعلى	-	أعلى	-	أعلى	48	أعلى
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	23	أعلى	48	أعلى	28	أعلى	54	أعلى	0	أعلى	14	أعلى
الأرباح	45	أعلى	2	أعلى	53	أعلى	7	أعلى	43	أعلى	50	أعلى
أسعار المنتجات النهائية	53	أعلى	2	أعلى	45	أعلى	0	أعلى	43	أعلى	57	أعلى
أسعار المدخلات الوسيطة	15	أعلى	85	أعلى	0	أعلى	86	أعلى	0	أعلى	14	أعلى
مستوى الأجور	0	أعلى	85	أعلى	0	أعلى	100	أعلى	0	أعلى	54	أعلى
المحولات الأساسية	52	أعلى	94	أعلى	50	أعلى	0	أعلى	50	أعلى	0	أعلى
الاستثمار	0	أعلى	100	أعلى	0	أعلى	0	أعلى	0	أعلى	0	أعلى
التشغيل	50	أعلى	0	أعلى	50	أعلى	0	أعلى	0	أعلى	54	أعلى
الاستثمار	50	أعلى	0	أعلى	50	أعلى	0	أعلى	0	أعلى	0	أعلى
التشغيل	50	أعلى	100	أعلى	0	أعلى	0	أعلى	0	أعلى	0	أعلى

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود، مجموع الردود بأعلى، وأقل، قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساهم المتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات، للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملاحقة.

ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (أبريل - مايو - يونيو 2024)¹

مؤشر ²	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
							النشاط الاقتصادي
40	55	14	32	43	44	32	الإنتاج
36	60	10	30	40	48	29	المبيعات المحلية
45	44	22	33	47	38	33	الصادرات
44	18	45	36	39	13	44	المخزون
40	55	14	32	43	44	32	الطاقة الإنتاجية مستوى استغلال
							الأسعار
57	9	59	32	56	8	63	أسعار المنتجات النهائية
28	19	13	69	34	14	30	أسعار المدخلات الوسيطة
54	0	86	14	54	0	84	مستوى الأجور
							المدخلات الأساسية
54	0	86	14	50	2	97	الاستثمار
52	0	91	9	48	11	86	التشغيل

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2024)¹

مؤشر ²	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
							النشاط الاقتصادي
56	14	55	32	56	22	39	الإنتاج
58	10	55	35	55	26	35	المبيعات المحلية
53	11	67	22	55	13	58	الصادرات
47	9	73	18	48	18	59	المخزون
56	14	55	32	56	22	39	مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية
							الأسعار
61	0	64	36	64	2	54	أسعار المنتجات النهائية
30	0	44	56	30	1	41	أسعار المدخلات الوسيطة
54	0	86	14	53	0	90	مستوى الأجور
							المدخلات الأساسية
50	0	100	0	50	0	99	الاستثمار
51	0	95	5	51	1	96	التشغيل

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود، مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات، للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.